



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

مدخل لتطوير القطاع المصرفي في العراق المعرفة والبنى التحتية - التكنولوجيا الحديثة

عقيل الأنصاري

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الاصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى ايضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لاعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بانواعه كافة، ادارية ومالية وفكرية واخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

مدخل لتطوير القطاع المصرفي في العراق المعرفة والبنى التحتية - التكنولوجيا الحديثة

عقيل الأنصاري

نبذة مختصرة

حاولت الورقة الإجابة على السؤال التالي: ما هو أفضل مدخل لتطوير القطاع المصرفي العراقي؟ ولذلك توجهت في النظر إلى البنى التحتية والمعرفة والتكنولوجيا المطلوبة بالاعتماد على ما هو موجود في القطاع المصرفي البريطاني. تستعرض هذه الورقة البنى التحتية على مستوى البلد والقطاع المصرفي والمصارف بشكل عام ، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الميكانيكية المستخدمة وطريقة نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى القطاع المصرفي. وختمت الورقة بخمس توصيات موجهة إلى كلٍّ من: الحكومة العراقية ، البنك المركزي ، القطاع المصرفي ، والمصارف. أهم التوصيات تتركز في البحث عن المعرفة والتكنولوجيا واستقطاب أصحابها بالطرق والوسائل المتاحة.

مقدمة

لا يخفى على العاملين والمتابعين والمحللين في القطاع المصرفي العراقي أن هناك نية ورغبة حقيقية لأصحاب القرار وعلى جميع الصعد من أجل تطوير هذا القطاع الحيوي والضروري والذي يمثل النواة الرئيسية لتطوير الاقتصاد العراقي. وعليه أجريت دراسات معمقة عديدة من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة وكذلك دراسة كبيرة تعد شاملة وهي دراسة البنك الدولي لعام ٢٠١١ بعنوان القطاع المصرفي العراقي (Nasar، 2011) من أجل البحث في كيفية القيام بذلك بالتعاون مع كوادرات عراقية وخبرات دولية لكن هذه الدراسة وعلى الرغم من أهميتها لم تترنق نقاتها ومقترحاتها النور وذلك بعد مرور عقد من الزمن لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية العراق وطباع المجتمع العراقي.

أعقبت هذه الدراسة مبادرات فردية ومشاريع مثل برنامج توطين الرواتب والذي أدخل أكثر من ٢,٥ مليون حساب فردي جديد ومبادرات الشمول المالي السنوية ، وانتشار بعض الصرافات الآلية في مراكز التسوق وأخيراً قيام المصرف العراقي للتجارة بإصدار برنامج على الهاتف المحمول يتيح للزبائن الوصول لحساباتهم عبره وذلك في عام ٢٠٢١ وهو المصرف العراقي الوحيد الذي يقدم هذه الخدمة حسب علم مؤلف هذه الورقة.

* باحث في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ومهتم في اقتصاد الدول النامية ويبحث ويكتب عن تطوير القطاع المصرفي في العراق.

كلُّ التطورات الحاصلة في العراق في هذا المجال تعد قليلة جداً وتأثيرها يكاد لا يرى إذا ما قورن مع دول الجوار وكذلك الدول المتقدمة ولأسباب كثيرة منها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، هذا إذا ما حلل بالتحليل الدقيق على مستوى الاقتصاد العراقي أمّا عندما يحلل بالتحليل المجهرى على مستوى القطاع ذاته فسوف نرى أنّ هناك عوائق داخل القطاع منها عدم وجود بنى تحتية للقطاع المصرفي من شبكة صرّافات آلية وبرامج للدفع والاستقبال وبرامج شاملة تربط فروع المصارف وخصوصاً الحكومية منها ببعضها البعض وبرامج المراقبة والمتابعة والتحليل وغيرها الكثير. وكذلك عدم وجود الكفاءات المدربة والخبرات المتراكمة وذلك بسبب ابتعاد العراق عن ركب التطور التكنولوجي والمصرفي خلال سنوات الحروب والحصار وما تلاها.

هذه الورقة سوف تسلط الضوء على آليات نقل المعرفة والتكنولوجيا والنظر بالمعوقات التي تقف أمامها وتقدم المقترحات الرئيسية لتطوير القطاع المصرفي في العراق.

التعاريف

التطور: تعرّف جامعة سوس البريطانية (٢٠٢١) التطور في الاقتصاد على أنّه الزيادة في إنتاجية أو حجم الاقتصاد وتعرّف هذه الورقة التطور في القطاع المصرفي بأنه الانتقال من نقطة إلى أخرى وذلك بتقديم الحلول المصرفية وإيصال الخدمات والمنتجات المصرفية إلى الزبون أو المؤسسات بأقل التكاليف وأسهل الوسائل ويقاس ذلك بالاستحواذ على نسبة من القطاع أكبر مما كانت عليه باستقطاب زبائن جدد وكذلك ثقة ورضا الزبائن مع إدارة المخاطر بشكل جيد وزيادة الأرباح.

نقل المعرفة: يعرف قاموس أوكسفورد (٢٠٢١) المعرفة (knowledge) بأنها المعلومات والفهم والقدرات التي يكسبها الفرد إمّا عن طريق التعليم أو الخبرة العملية، كما تعرف جامعة كامبردج البريطانية (٢٠٢١) نقل المعرفة بأنه مصطلح شامل يدل على أنشطة تساعد التعاون المشترك بين المؤسسات مثل الجامعات والشركات والقطاع العام.

تعرف هذه الورقة نقل المعرفة على أنه نقل المعلومة أو الخبرة من شخص إلى آخر أو من مؤسسة إلى أخرى باستخدام الميكانيكية المعروفة لنقلها: إمّا عن طريق النقل المباشر أي التدريب والتدريس وهو كما يحصل في المدارس والجامعات حين ينقل المعلم أو المحاضر المعلومة لتعليم الطالب أو عن طريق التدريب وكذلك كما عرف (Frishman and Lemely ٢٠٠٦) مفهوم فيض المعرفة Knowledge Spillover وهو ما يشبه فيضان الماء من الكأس لينتشر في كل مكان.

البنى التحتية للدولة

لم تعد البنى التحتية القديمة تُذكر في الدراسات والأوراق البحثية لأن أغلب دول العالم تجاوزتها أي لم نعد نسمع في الدول المتقدمة عن بنى تحتية مثل: الكهرباء والماء والمجاري ووسائل النقل ولكن عندما يتم الحديث عن بنى تحتية يكون المقصود البنى التحتية الإلكترونية والتحول إلى الذكاء الاصطناعي وذلك لدقة المعلومة وسرعة الوصول إليها.

وعليه فإن البنى التحتية هي إحدى عوامل الجهود التراكمية المشتركة بين عدة قطاعات، حيث تنقسم البنى التحتية في القطاع المصرفي إلى قسمين رئيسيين هما:

بنى تحتية ظاهرية

أي تلك التي يستخدمها الزبون، مثل أفرع المصارف، الصرّاف الآلي، نقاط البيع والدفع، خدمات الدفع الإلكترونية، خدمات التعاملات الإلكترونية لفتح الحسابات المصرفية، التقديم على القروض إقما عبر برامج الهواتف الذكية أو المواقع الإلكترونية التابعة للمصرف (أنظر الشكل رقم ١).

الشكل رقم ١: بنى مصرفية ظاهرية

تعريفها باللغة الإنجليزية	دورها	البنى التحتية الظاهرة
Branch Network	ليسهل الوصول إلى الزبائن والمستفيدين.	أفرع المصرف
ATM	لتقليل السحب لمرة واحدة وتزيد وصول الزبائن إلى أموالهم عند الحاجة.	الصرّاف الآلي
Point of Sales: POS	لتقليل استخدام النقد، و تسهيل عمليات البيع و الشراء الكترونيا	نقاط البيع والشراء
On-Line payments	لتسهيل التحويلات المصرفية	خدمات الدفع الإلكتروني
On-Line Banking	لتسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المصرفية مثل فتح الحسابات أو التقديم على المنتجات المصرفية أو الاستعلام	خدمات المعاملات الإلكترونية

Mobile Banking	لتسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المصرفية مثل فتح الحسابات أو التقديم على المنتجات المصرفية أو الاستعلام	خدمات الهاتف النقال
----------------	---	---------------------

المصدر: إعداد مؤلف الورقة

تكمن أهمية الخدمات الظاهرة بالإضافة إلى دورها الرئيسي في بناء الثقة لدى الزبائن، وتُعدُّ الثقة عاملاً رئيسياً في القطاع المصرفي وبدون الثقة يبدأ الزبون بالبحث عن وسائل وبدائل للقطاع المصرفي وهذا ما يُفقد القطاع أهميته ودوره الرئيسي في دعم الاقتصاد الوطني.

وجود أفرع للمصرف وأجهزة الصراف الآلي وسهولة استخدام وسائل الدفع سوف يزيد من استخدام الفرد والمؤسسات للقطاع المصرفي ويبني الثقة بين القطاع والزبون لأنه يشعر أنه قريب من أمواله عند الحاجة مما يولد لديه الشعور بالأمان.

إضافة إلى ذلك فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الخدمات المصرفية المقدمة عن طريق الهاتف النقال سوف يبني ثقة أكبر لدى الزبون وكذلك يخفف من الضغط على موظفي الأفرع ومراكز الاتصال.

بنى تحتية غير ظاهرة

تنقسم إلى ثلاثة أقسام: بنى تحتية مشتركة مع بعض القطاعات الأخرى وهذه تكون جزءاً أساسياً من البنى التحتية للدولة بشكل عام، بنى تحتية للقطاع المصرفي وكذلك بنى تحتية تخص المصرف ذاته. يستطيع القطاع المصرفي استخدامها لتوفير الخدمات المصرفية وإيصالها إلى الزبائن لتحقيق الشمول المالي للأفراد والمؤسسات وكذلك تطبيق الامتثال للقوانين والتشريعات المصرفية المحلية والدولية (أنظر الشكل رقم ٢).

الشكل رقم ٢: بنى تحتية غير ظاهرة

تعريفها باللغة الإنجليزية	دورها	البنى التحتية غير الظاهرة
Electronically Identification	تقوم دائرة الأحوال المدنية بإعطاء الرخصة للمصارف للتأكد من الأفراد عبر القيد الإلكتروني من دون حاجة للزبون إلى إبراز المستمسكات وصحة صدورها	التعريف الإلكتروني
Company House	إعطاء الرخصة للمصارف للتأكد من سجل الشركة	مسجل الشركات
Tax Office	ترخيص المصارف وكذلك دائرة الضريبة للتأكد من أن الأفراد أو المؤسسات ليسوا متهربين ضريبياً.	دائرة الضريبة
Land Registry	إعطاء الرخصة للمصارف بالوصول إلى السجل العقاري، لمعرفة المالك وكذلك إذا كان هناك أي حجز على العقار.	السجل العقاري
Credit Reference Agency	ربط جميع المؤسسات التي توفر الائتمان مقابل الخدمات، مثل، دوائر الماء، الكهرباء، الهاتف النقل، المصارف، لإعلام الهيئة عن الحالة الائتمانية للفرد أو المؤسسة.	هيئة التصنيف الائتماني
Legal Website	توفير موقع يحفظ جميع القوانين والتشريعات الاقتصادية والمصرفية، وكذلك العمل مع القطاع المصرفي على تحديث وتطوير القوانين والتعليمات لتواكب التقدم الحاصل.	القوانين والتشريعات
Economic Court	لفض النزعات القانونية	المحكمة الاقتصادية
Economic Police	للمتابعة والمراقبة وتطبيق القوانين والأحكام	الشرطة الاقتصادية

المصدر: من إعداد المؤلف

إن وجود خدمات وبني تحتية معروفة سابقاً مثل الكهرباء والإنترنت السريع والمتطور مهم جداً وأساسي ولكن البنى التحتية للدولة المذكورة سوف تساعد عمل المصارف وتقلل من البيروقراطية مثل الحاجة إلى براءة ذمة، أو صحة الصدور وكذلك تساعد في تطوير وسرعة اتخاذ قرار الإقراض أو حتى الدخول في معاملة مصرفية حيث إن هذه المؤسسات تلعب دوراً رئيسياً في حماية نفسها وكذلك حماية الاقتصاد الوطني بمحاربة الجريمة المنظمة وحماية المصارف أنفسها ومستثمريها.

التعريف الإلكتروني

في العراق يطلب من المواطن تقديم وثائقه الثبوتية لفتح حساب مصرفي، ويتبعه صحة صدور وغيرها، ولكن وزارة الداخلية طورت من سجلاتها ليصبح لديها قيد إلكتروني لكل مواطن وعليه تستطيع وزارة الداخلية ربط هذا السجل بالنظام الرئيسي للمصارف كل على حدة وبذلك يستطيع المصرف التأكد من المعلومات المقدمة مباشرة مما يوفر خدمات سريعة وحماية الأفراد والمجتمع. وبفس النظام تربط المؤسسات الأخرى المذكورة في الشكل رقم ٢ أعلاه.

القوانين والتشريعات

لأنها دائمة التحديث يجب أن يوجد موقع رسمي للتأكد من أحدث التعليمات والقوانين المحلية ويكون ذلك جزءاً من الحكومة الإلكترونية.

المحكمة الاقتصادية

تتوفر هكذا محكمة في العراق وكذلك قضاة مختصون في الاقتصاد ولكن توجد حاجة إلى تفعيلها أكثر وإظهار دورها بشكل أكبر بالتعاون مع الشرطة الاقتصادية.

إن وجود البنى التحتية يمثل شبكة متكاملة في جسد الاقتصاد الوطني ويستطيع أي قطاع الاستفادة منها، وهنا تكمن أهميتها لأنها جزء أساسي من البنى التحتية للدولة مما يساعدها على التحول نحو الحكومة الإلكترونية.

البنى التحتية للقطاع المصرفي

من المؤكد أن تطوير القطاع المصرفي هو مسؤولية الجميع وأول المسؤولين عن ذلك هو المصارف أنفسها بهدف تقديم أفضل الخدمات المصرفية للجميع.

القطاع المصرفي يتكون من مؤسسات متكاملة تعتمد الواحدة منها على الأخرى لتقديم الخدمات للزبون وتسهيل التعامل معه وحماية القطاع المصرفي بشكل عام وخصوصاً في عمليات الدفع وتبادل المعلومات، مما يزيد الثقة في القطاع ويرفع من قدراته على التطور وذلك في الاعتماد على التكنولوجيا كما مبين في الشكل رقم ٣ أدناه.

الشكل رقم ٣: البنى التحتية في قطاع المصارف

تعريفها باللغة الإنجليزية	دورها	البنى التحتية للقطاع المصرفي
ATM Network	تسمح باستخدام الصراف الآلي بغض النظر عن مصدر البطاقة أو مالك الصراف، وهذا يقلل من التكاليف للزبون والمصرف	شبكة الصراف الآلي
POS Provider	عمليات الدفع الإلكتروني عن طريق المواقع أو الدفع المباشر	شركات أجهزة POS
Fast Payment System	يساعد الدفع من حساب الأفراد والمؤسسات داخل البلد الواحد	نظام الدفع السريع
Standing Orders	يوفر هذا النظام تحويلات ثابتة من حساب الأشخاص والمؤسسات لحسابات أشخاص أو مؤسسات	نظام الدفع الثابت
Direct Debit	ليسهل على المؤسسات استحصال الفواتير الشهرية بدون الحاجة للعودة إلى الزبون مثل دفع أقساط أو فواتير الكهرباء وغيرها.	نظام السحب الثابت
Communication Platform	لتسهيل الإبلاغ عن السرقات والمخالفات القانونية المستعجلة.	برنامج للتواصل بين المصارف

المصدر: من إعداد المؤلف

شبكة الصراف الآلي

من الملاحظ في القطاع المصرفي العراقي أنّ الزبون لا يستطيع استخدام بطاقته إلا بآلات المصرف المصدر للبطاقة، ولكن في أغلب دول العالم يستطيع حامل البطاقة استخدام بطاقته مستفيداً من أي صراف آلي بغض النظر عن مالك الصراف. نعم هناك عمولات للاستخدام، ولكن على المصارف عدم استقطاع تلك العمولات لأنه في النتيجة كل المصارف سوف تستفيد من تقديم هذه الخدمة ولا حاجة لدفع بعضها لبعض.

مشكلة أخرى تكمن في عدم قدرة الشركات ومزودي الخدمات استحصال الفواتير. إلا أن نظام السحب المباشر سوف يساعد على التغلب على تلك المشكلة مما يزيد من ارتفاع الواردات حيث إن نفس النظام يستخدم في المصارف لاستحصال الدفعات الشهرية للقروض دون الحاجة لانتظار الزبون.

نظام التواصل بين المصارف

هو لتسهيل التبليغات والمخاطبات المستعجلة بين المصارف خصوصاً ما يخص التبليغ عن المخالفات وانتحال الشخصية والسرقه.

البنى التحتية للمصرف:

المصارف بشكل عام تقدم الخدمات حسب البيئة وحاجة الزبون والسوق، ولذلك نجد بعض المصارف تحاول أن تكون شاملة وتقدم جميع الخدمات أو تكون متخصصة، مثل المصارف التجارية والمصارف الاستثمارية.

ملاحظة: المقصود بالمصارف الاستثمارية تلك التي تقدم خدمات الاستثمار في الأسواق المالية المحلية والعالمية وأية ودائع.

● التنافس المشروع هو أساس تطوير أي قطاع وبالخصوص القطاع المصرفي، لكن القطاع المصرفي ينتج منتجات ويقدم خدمات منظمة تتبع قوانين محلية ودولية لا يمكن تجاوزها في أي حال من الأحوال، ولذلك فإن وسائل التنافس محدودة وأهمها هي الخدمات والوسائل التي تساعد للوصول إلى استحواذ أكبر في السوق، وكذلك تقديم الحماية واتباع التعليمات والقوانين، ومن هنا تكمن أهمية البنى التحتية للمصارف. الشكل رقم ٤ يبين بعض البنى التحتية الضرورية.

الشكل رقم ٤ : البنى التحتية للمصرف

تعريفها باللغة الإنجليزية	دورها	البنى التحتية للمصرف
Banking Core System	ربط أفرع المصرف مع بعضها البعض	النظام الموحد
Audit and Follow Up	يدقق جميع الحركات اليومية مثل فتح الحساب والتأكد من المعلومات المقدمة	برنامج المتابعة والتدقيق
Payment Monitoring System	لمتابعة المدفوعات والحركات المالية	برنامج مراقبة المدفوعات والتحويلات المالية
Analysis Systems	يساعد في تحليل وإدارة المخاطر الائتمانية	برنامج تحليل البيانات المالية للأفراد والمؤسسات
Specialised Departments	المكتب والأقسام المتخصصة، مثل القسم التجاري والقسم الاستثماري، وحسابات الأفراد، كذلك الأقسام المساندة	التخصص والتقسيم الإداري
Training Centre	وهو لتطوير وتدريب الموظفين	مركز التدريب والتعليم

المصدر: من إعداد المؤلف

النظام الموحد

ويعرف أيضاً بالشامل، هو النظام الرئيسي للحسابات وتخزين المعلومات التي تخص الحساب، ويسهل الوصول إلى تلك المعلومة من أي فرع أو قسم، وهذا ما يسهل تقديم خدمات للزبون وأيضاً يساعد في المراقبة والمتابعة.

برنامج المتابعة والتدقيق:

وهو أداة رئيسية للمتابعة وتدقيق التغييرات الإدارية في الحسابات مثل تغيير العنوان أو الاسم وغيرها، والمعلومات المقدمة من الزبون أو عن الزبون. ويكون التدقيق أيضاً لحماية الزبون من جرائم الانتحال والسيطرة على حسابه وأيضاً الامتثال للقوانين وتشريعات إدارة المخاطر.

برنامج مراقبة المدفوعات والتحركات المالية:

يشبه برنامج المتابعة والتدقيق ولكنه يركز على الحركة في الحساب من أموال واردة وصادرة.

برنامج تحليل البيانات المالية للأفراد والمؤسسات:

وهذه البرامج جزء رئيسي من أدوات إدارة المخاطر وهي مخاطر التأمين. هذه الأداة تستخدم لتحليل الحسابات الختامية للشركات والأفراد ليستطيع صاحب القرار أن يقرر قدرة الشركات والأفراد على توفير النقد الكافي لسداد القروض ومتابعة حركة النقد في الحسابات الختامية للمؤسسات.

التخصص والتقسيم الإداري:

أهم بنية تحتية في أي شركة هي التخصص والتقسيم الإداري الصحيح، وبذلك يوظف الشخص المناسب في المكان المناسب ليُدرب ويتطور في اختصاصه.

مركز التدريب والتعليم

ناقشت هذه الورقة برامج وأدوات كثيرة إن كان على مستوى القطاع أو المصرف ذاته وكما أوضحت فإن القطاع المصرفي هو قطاع منظم ويمثل لقوانين محلية ودولية وهو سريع التطور، لذلك فإن دور مركز التدريب هو تطوير وتحديث المهارات الفردية للموظفين وكذلك تدريبهم على القوانين الجديدة والمنتجات أو الخدمات.

استعرضت هذه الورقة التكنولوجيا التي تساعد على تطوير البنى التحتية والقطاع المصرفي وكذلك على مستوى المصارف ومن السهولة القول أن على المصارف أن تطور نفسها هنا أو هناك وهي تحتاج تلك الوسيلة أو ذاك البرنامج.

إلا أن هذه الورقة أكدت على علو التنافس في القطاع المصرفي سواء في المستوى المحلي أو الدولي وكذلك القطاع هو قطاع محكوم بقوانين وتشريعات محلية ودولية.

وعليه يجد القطاع المصرفي العراقي نفسه في موضع متأخر على المستوى التكنولوجي لسببين

رئيسيين:

الأول: عدم المعرفة بتلك التقنيات أو الحاجة إليها

الثاني: امتناع الشركات عن نقل تكنولوجياتها الحديثة إلى العراق

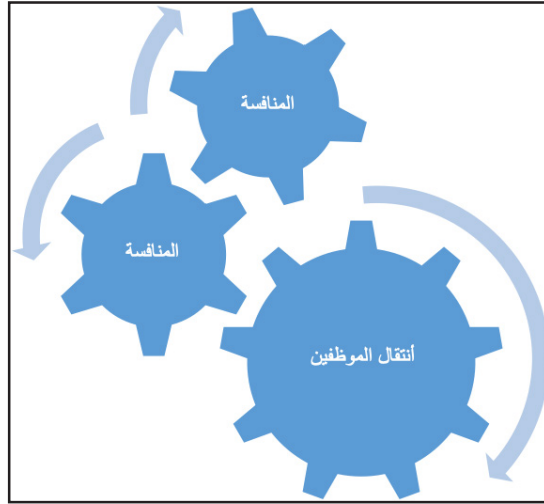
سوف تناقش الورقة في القسم التالي أدوات ووسائل نقل المعرفة والتكنولوجيا للقطاع المصرفي.

ميكانيكية نقل المعرفة والتكنولوجيا

المثل الإنكليزي المعروف يقول (نحن لا نعرف ما لا نعرفه) أي أن الإنسان يجهد ما ينقصه من معرفة وأدواتها ، وتعتبر من المهارات المهمة للمؤسسات والأفراد معرفة ما لا يعرفونه، إذ إن السؤال هو كيف يستطيع القطاع المصرفي معرفة ما ينقصه من قدرات ومهارات وتكنولوجيا؟

الجواب هو بالدخول بشراكات على اختلاف أنواعها مع من يملك المعرفة والتكنولوجيا وبذلك تنتقل المعرفة والتكنولوجيا عبر قنوات معينة ومعروفة وهذا يسمى ميكانيكية نقل المعرفة والتكنولوجيا كما وصفها Wei & Liu,(2006) وهذه الميكانيكية تعتمد أساساً على التعاون مع الجميع ومن أهمها المستثمر الأجنبي وتنقسم إلى قسمين هما ميكانيكية أفقية وميكانيكية عمودية.

الشكل رقم ٥: ميكانيكية نقل المعرفة الأفقية



انتقال الموظفين: بانتقال الموظفين داخل القطاع المصرفي أو استقطاب موظفين من أسواق منافسة ينقلون معرفتهم واطلاعهم وتجاربهم إلى المكان الجديد.

المنافسة: المنافسة في القطاع هي ما يدفع المتنافسين إلى معرفة ما يتوفر وتقديم منتجهم الأفضل، على سبيل المثال يقدم المصرف خدمات خاصة لطلاب الجامعات فيقوم مصرف آخر بتقديم خدمات مطورة إلى نفس الفئة المستهدفة أو فئة جديدة.

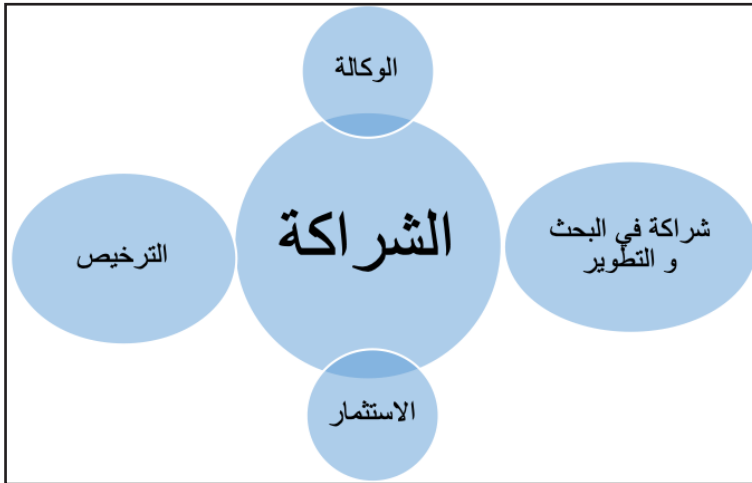
التقليد: وهو التقليد الأعمى لنفس المنتج أو الخدمة مثل توفير بطاقات الدفع أو خدمات الإنترنت.

كما هو واضح فإن للميكانيكية الأفقية دورها في نقل المعرفة والخبرة بطريقة مباشرة والميكانيكية الأفقية تعتمد أساساً على نقل المعرفة العكسي، أي من الزبائن أو المرتبطين بالشركة على سبيل المثال فإن الزبون يطلب من المصرف تطوير الخدمة أو استخدام التكنولوجيا المعروفة لديه وبذلك تنتقل المعرفة بشكل عكسي من الزبون إلى المؤسسة. وأمّا العمل مع المؤسسات الأخرى في قطاعات مختلفة فيكون مع تلك التي تستطيع توفير المساعدة، على سبيل المثال:

- تقديم الدعم التكنولوجي والخبرات اللازمة
- تقديم الدعم المادي
- تقديم التدريب
- مساعدة المصرف في إيجاد زبائن جدد

أما نقل التكنولوجيا والمعرفة عن طريق الاستثمارات الخارجية فيتم عن طريق الدخول في شركات حقيقية مع أصحاب المعرفة والتكنولوجيا وهذه الشركات تأتي بأشكال مختلفة كما هو مبين في الشكل رقم ٦.

الشكل رقم ٦: ميكانيكية نقل المعرفة الأفقية



المصدر: Hill, 2005

الشراكة: وتعتبر أهم وأفضل طريقة لنقل المعرفة والتكنولوجيا بين طرفين أي عند الدخول في شراكة بين مصرف محلي ومصرف دولي سوف يكون من مصلحة المصرف الدولي جلب خبراته وإدخال التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلية.

الوكالة: وهي أن تدخل وكالات بطريقة مباشرة إلى السوق على سبيل المثال شركات الدفع ووكالاتها ويكون صاحب العلامة التجارية ملزماً بنقل التكنولوجيا والمعرفة.

الترخيص: يطبق في الدرجة الأولى على البرامج والأدوات التكنولوجية ويقصد به أن يعطي صاحب التكنولوجيا رخصة للمصارف العراقية لاستخدام تكنولوجياتهم مقابل اشتراك شهري أو عقد.

شراكة في البحث والتطور: وهي طريقة تستخدمها مؤسستان في نفس القطاع أو قطاع آخر للبحث في أو تطوير برامج وأدوات تكنولوجية لإيجاد حلول أو تسهيل استخدام.

الاستثمار: أي أن يستثمر المصرف في شركات تكنولوجية من أجل الحصول على منتجاتها ولكن ليس لها دور في عملها اليومي.

التوصيات

- أن تبذل الحكومة جهدها في التحول نحو الحكومة الإلكترونية وربط المؤسسات الحكومية ببعضها البعض.
- أن تساعد الحكومة ممثلة بهيئات الاستثمار وبالتعاون مع البنك المركزي على تحفيز وتشجيع المصارف الدولية والدخول إلى السوق العراقية.
- على البنك المركزي وعبر مكاتبه متابعة ومحاسبة المصارف التي لا تتطور وحثها على الاندماج والبحث عن شراكات حقيقية.
- أن تتعاون مؤسسات القطاع المصرفي فيما بينها لتطوير التكنولوجيا ضمن القطاع والضغط بالوسائل المتاحة نحو إيجاد شراكة حقيقية بين القطاع المصرفي ومؤسسات الدولة المعنية.
- على المصارف الدخول في شراكات حقيقية مع مصارف عالمية متطورة تكنولوجياً ومعرفياً لنقل تجاربها وتكنولوجياها.

الخاتمة

استعرضت هذه الورقة البنى التحتية الضرورية على مستوى البلد والقطاع المصرفي وكذلك المصارف ذاتها، لأنَّ عدم وجود بنى تحتية هو السبب الرئيس الذي يعوق القطاع المصرفي العراقي من التطور وكذلك الجهل وعدم معرفة التكنولوجيا المطلوبة وهو ما يعيق القطاع المصرفي في البحث عن تلك التكنولوجيا والمعرفة وكذلك استعرضت هذه الورقة الميكانيكية والأدوات الضرورية للوصول لتلك التكنولوجيا والمعرفة. وفي الختام قدمت هذه الورقة خمس توصيات للحكومة والبنك المركزي والقطاع المصرفي وكذلك للمصارف ذاتها.

المحدودية

إن الحديث عن تطوير القطاع المصرفي بشكل عام يحتاج إلى العديد من البحوث المعمقة ولكن هذه الورقة اتخذت نقل المعرفة والتكنولوجيا لتكون الأساس لتطوير البنى التحتية ذات الصلة في العراق. اضطر المؤلف إلى ترجمة بعض المصطلحات ترجمة حرفية وشرحها لعدم وجود مرادف لها في اللغة العربية. المراجع جميعها باللغة الإنجليزية.

المصادر

1. Nasr،Sahar .2011 .Republic of Iraq :Financial Sector Review. World Bank ،Washington ،DC. © World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/23965> License: CC BY 3.0 IGO.“
2. B M. Frischmann and A. Lemley Columbia Law Review ،Vol. 107 ،No) 1 .Jan ،(2007 ،pp257-301 .
3. Hill ،T. (2005) Operations Management. 2nd Edition ،Palgrave Macmillan ،New York.
4. KT .(2021) .Knowledge Transfer. Available: <https://www.cam.ac.uk/research/news/what-is-knowledge-transfer>. Last accessed 15/12/2021.
5. Oxford .(2021) .Knowledge. Available: <https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/knowledge>. Last accessed 15/12/2021.
6. Published by: Columbia Law Review Association ،Inc. Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/40041712>
7. Soas. (2021). The Challenge of Sustainable Development. Available: https://www.soas.ac.uk/cedep-demos/000_P501_USD_K3736-Demo/unit1/page_12.htm. Last accessed 15/12/2021.
8. Wei ،Y. and Liu ،X2006 ... Productivity spillovers from R&D، exports and FDI in China’s manufacturing sector. Journal of international business studies ،(4)37 ،pp.544-557.